التربية من أجل المواطنة
ودور المؤسسات التربوية فى نشرها

محمد زين العابدين*

يهدف البحث الحالى إلى تعريف مفهوم المواطنة الصالحة ومستوياتها وعناصرها ومكوناتها، وأسباب الاختلاف فى تحديد طبيعة المواطنة، وتحديد أفضل الممارسات العملية لتعليم وتفعيل المواطنة لدى النشء، والعمل على تطبيق برامج تدريبية تعليمية تهدف إلى نشر ثقافة المواطنة، وعرض المشكلات التي تواجه تفعيل المواطنة، وكيف تسعى الدول إلى تحقيق مبدأ المواطنة بين أفرادها لضمان الأمن والاستقرار والولاء والانتماء لدى جميع الأفراد من خلال مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية.

مقدمة

تؤكد فلسفة التربية فى أى مجتمع على مكانة الإنسان وحقه فى الوجود، وذلك من خلال تنمية شخصيته بصورة متوازنة، وهذا يستدعى تبصير المتعلم بحقوقه وواجباته، فالمواطنة الصالحة من شأنها غرس قيم الانتماء والولاء للوطن الذى يعيش فيه الإنسان، وفى ظل تسارع التغيرات الذى يعيشها عالم اليوم فى شتى جوانب الحياة المختلفة، السياسية، الثقافية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الحاجة ماسة إلى تحرير عدد من المفاهيم التى غالباً ما تكون عرضة للتساؤل، وإعادة النظر فى بعضها الآخر، وذلك بسبب ثورة الاتصالات وتلاقى الثقافات واختلاطها، ولعل مفهوم المواطنة من أكثر المصطلحات حاجة إلى الشرح والدارسة والفهم ومن ثم التجسيد، ذلك أن الانتماء حاجة متأصلة فى طبيعة النفس البشرية، فإنسان بلا وطن تائه، ووطن من غير إنسان مهجور لا معنى له.

* مدرس، مركز البحوث التربوية وزارة التربية والتعليم .

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخمسون، العدد الثالث، سبتمبر٢٠١٣ .

فما المواطنة ؟ هل نستطيع أن نحقق هذا المفهوم فى مجتمعاتنا العربية التى ما زالت عقيدتها متبلورة حول العرق والجنس والإثنية والقومية والدينية، مبتعدين كل البعد عن مفهوم المواطنة والتى تنطوى تحت مفهوم الانتماء للدولة، للأرض، وليس لشىء آخر؟

لقد مارست الشعوب والحكومات المواطنة مع أبنائها منذ القدم، لخلق روح الانتماء والولاء للأرض، فهذا المفهوم ليس حديثاً، بل إنه متناهى القدم، ويعود إلى عصور الدولة اليونانية والرومانية، وقد تطور مفهوم المواطنة بشكل مستمر، إلا إنه تراجع بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، وفى فترة الإقطاع حتى نهاية العصور الوسطى التى امتدت ما بين ٣٠٠ حتى ١٣٠٠م، ثم عاد المفهوم للتطور بعد ذلك متأثرًا بحدثين مهمين هما: إعلان استقلال الولايات المتحدة فى عام ١٧٨٦م، وبالمبادئ التى جاءت بها الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩م؛ حيث كانا نقطة تحول تاريخية فى مفهوم المواطنة.

وقد زاد من أهمية المواطنة ظهور الدولة الوطنية والمجموعات القومية، التى أولت اهتمامًا كبيرًا لتربية أبنائها على مفاهيم الانتماء والهوية، وكيفية ممارستهم لحقوقهم والقيام بواجباتهم، وقد أخذت التربية الوطنية تستحوذ على اهتمام الدول نتيجة للتغيرات الكبيرة التى حدثت خلال القرن العشرين على المستوى الدولى، والتى تمثلت فى زوال النظام ثنائى القطبية، وبروز النظام أحادى القطبية بأهدافه وفلسفته، والذى يطلق عليه مصطلح "العولمة" "Globalization" بكل تجلياته وآثاره السياسية والاقتصادية والثقافية، ما يفرض على كل دول العالم، خاصة دول العالم العربى والإسلامى ضرورة مراجعة النظم والمفاهيم التربوية لديها، بهدف المواءمة بينها وبين مفهوم العولمة وتجنب سلبياته، ومن هذه المفاهيم التربوية المهمة التى طرأت على المؤسسات التربوية، مفهوم المواطنة "Citizenship" ما يتطلب إعادة النظر فى مقررات مادة التربية الوطنية [١].

وتجاوبا مع هذا التوجه أبرز العديد من معلمى التربية الوطنية اهتمامهم بتقديم تصور مفاهيمى لكيفية تقديم التربية من أجل المواطنة، بالإضافة إلى عملهم على

إرساء دعائم وتكوين شبكات للتربية الوطنية، من قبيل تلك التى تناولها "باتيسيونى"؛ حيث أكد على أن السياسة المتبعة فى الواقع يجب أن ترتكز على دعائم مبادئ المواطنة الدستورية والنزعة المجتمعية والديمقراطية التشاركية والعمل العام ورأس المال الاجتماعى، فى إطار سياقات تحقيق أهداف المواطنة المنشودة وفهم التربية المدنية والمهارات المدنية الوثيقة الصلة بها، فضلا عن الاتجاهات التنظيمية المختلفة.

وهذا التوجه يشير إلى تكامل المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية لتشكيل هوية المجتمع وصياغة توجهات أفراده فى شتى المجالات، وتعد الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى والأساس فى تشكيل شخصية الطفل، الذى ينعكس بشكل كبير فى تشكيل المنظومة الاجتماعية، وتأتى المدرسة فى المرتبة الثانية؛ حيث تعتبر المؤسسة الرسمية التى تصوغ قيم وتوجهات الدولة والمجتمع فى نفوس الأطفال، وتعمل جنبًا إلى جنب مع بقية المؤسسات التربوية والاجتماعية الأخرى.

لقد أصبحت تربية المواطنة فى المجتمع المدنى الحديث أساسًا من أسس بناء المجتمع، وتنطلق فى المجتمع العربى من احترام المبادئ الإسلامية والقيم الاجتماعية وحرية التفكير وحرية الرأى والتعبير، وتهدف فى الوقت ذاته إلى تمكين الأفراد من فهم أنفسهم وفهم الآخرين وفهم أوطانهم والعالم من حولهم، وفهم ثقافتهم واحترام ثقافات الآخرين.

فشعور الفرد بالانتماء للدين وللوطن يضفي على نفسه الاطمئنان والاستقرار، وفقدان هذا الحس يؤثر على الواقع السياسى والاجتماعى والثقافى للدولة، وبالتالى فإن التربية والتنشئة على الانتماء للدين والوطن بدءا بذلك من الأسرة يعد من أهم عوامل التنمية المجتمعية.

ولكى يتم ذلك فإنه من الضرورى التركيز على مؤسسات المجتمع التربوية لتعزيز تربية المواطنة وعقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات الوطنية التي تؤصل هذه القيم وترسخ معانيها فى نفوس أبناء المجتمع على اختلاف أدوارهم.

لقد نشرت العولمة ظلالها على كثير من المجتمعات والدول المعاصرة ونتيجة لذلك برزت إشكالات عديدة بعضها يرتبط بضعف الانتماء للوطن وضياع الهوية الذاتية، وأضحى لزامًا على مؤسسات التربية أن تبادر بإصلاح الخلل والعمل على تعزيز انتماء الفرد لوطنه، ووقوفه لمواجهة التيارات التي تهدد أمن الوطن واستقراره ووحدته، ونظراً إلى أن المؤسسات التربوية متكاملة فى طبيعتها وآليات عملها، كان لزامًا على تلك المؤسسات أن تنظر بعين الاعتبار إلى كيفية التنسيق ضمن آلية عمل مشتركة تربطها أهداف موحدة، وتنتظم فيها رؤاه وآليات تطبيقه.

مشكلة البحث والإطار النظرى والدراسات السابقة

تتلخص مشكلة البحث فى تحديد مفهوم المواطنة ومستوياتها وعناصرها ومكوناتها، وأبرز المشكلات التى تواجه هذا المفهوم، وتحديد وظائف المؤسسات التربوية لغرس هذا المفهوم فى نفوس الأجيال، وأساليب التنسيق بين تلك المؤسسات من أجل توحيد الجهود لتعزيز تربية المواطنة، ويشمل ذلك المؤسسات التالية: الأسرة، المسجد، الكنيسة، المدرسة، والجامعة.

وبدأنا بالأسرة كونها أولى المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بهذا الدور، ومن ثم يأتى دور المؤسسات التربوية الأخرى الرسمية وغير الرسمية [٢].

فعن طريق الأسرة يتعرف الطفل على مفهومه لذاته ولذوات الآخرين، ويتعرف على المفاهيم الاجتماعية، ومنها ينطلق إلى إشباع حاجاته بطرق مشروعة، وتعتمد التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة على عدة عوامل مثل المستوى التعليمي والمستوى الاقتصادى والاجتماعى للأبوين [٣].

فالأسرة تزوده بالأسس السليمة والمهارات والمواقف الأساسية التى يحتاجها؛ للتفاعل مع متطلبات ومحددات الثقافة المجتمعية، وتعزيز الانتماء لهويته الدينية والثقافية والاجتماعية المرتبطة بوطنه، حتى يستطيع تحمل مسئولياته الوطنية التى توكل إليه.

وهناك مجالات هامة ينبغي للأسرة التركيز عليها لتعزيز المواطنة الصالحة لدى أطفالها كما وردت لدى شعلة شكيب [٤] ما يلى:

١- ربط الطفل بدينه، وتنشئته على التمسك بالقيم الإسلامية، والربط بينها وبين هويته الوطنية.

٢- تأصيل حب الوطن والانتماء له فى نفوس النشء فى وقت مبكر، ويتم ذلك بتعزيز الشعور بشرف الانتماء للوطن، والعمل من أجل رقيه وتقدمه، والدعوة إلى إعداد النفس للعمل من أجل خدمة الوطن ودفع الضرر عنه، والحفاظ على مكتسباته، والمشاركة الفاعلة فى خطط تنميته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

٣- غرس القيم في نفس الطفل وصيانة النفس والأهل والوطن من كل الأمراض الاجتماعية والأخلاقية الذميمة.

٤- تعزيز الثقافة الوطنية عن طريق ترسيخ المفاهيم الوطنية، وتوعيته بحضارة وتاريخ بلده وإنجازاته ، والأهمية الجغرافية والاقتصادية للوطن.

٥- العمل على إدراك الطفل للمعانى التى يرمز لها "العلم"، والنشيد الوطنى، واحترام قادة وولاة الأمر.

٦- تربية الطفل على احترام الأنظمة التى تنظم شئون الوطن، والمحافظة على حقوق المواطنين.

٧- تعزيز الوحدة الوطنية فى نفس الناشئة، وحب كل فئات المجتمع بمختلف انتماءاتهم، والابتعاد عن التفرقة العنصرية الفئوية والعرقية والطائفية الممقوتة.

٨- نشر وغرس حب المناسبات الوطنية الهادفة والمشاركة فيها والتفاعل معها.

٩- الحث على حب التعاون مع أجهزة الدولة على الخير والصلاح، مع التأكيد على الابتعاد عن كل ما يخالف الأنظمة من سلوكيات غير وطنية، ومفاسد إدارية ومالية.

١٠- تعزيز حب الوطن والدفاع عنه ضد كل معتد، بالقلم واللسان والسلاح.

١١- غرس حب العمل التطوعى، والانخراط فى المؤسسات الأهلية الخادمة للوطن.

١٢- اغتنام كل فرصة للحديث المباشر مع الأبناء حول مقومات المواطنة الصالحة.
١٣- ترديد الأناشيد التى تدعو إلى فعل الخيرات والسعى لخدمة الوطن.
١٤- تزويد مكتبة المنزل بكتب وأدبيات وأشرطة صوتية تحتوى على المفاهيم المعززة للمواطنة الصالحة.
١٥- مشاركة الأبناء فى رسم صور مشرفة حول منجزات الوطن، ولصقها على جدران غرفهم.
١٦- رواية القصص المحفزة لحب الوطن والموجهة لشخصية الطفل باتجاه المواطنة الصالحة، والاعتزاز بتاريخ بلده وجغرافيته وبيان أهميته العالمية.
١٧- التعرف على صروح الوطن من خلال أخذ الأطفال فى جولات تشمل المواقع التاريخية والتراثية والمتاحف فى البلاد، مع سرد قصة كل موقع منها .

المسجد

وفى المسجد يؤصل فى نفوس أبناء المجتمع الافتخار بوطنهم، والاعتزاز به والدفاع عنه والاعتراف بفضله، والحرص على سلامته ووحدت أراضيه والحفاظ على مقدراته وممتلكاته. ويظهر ذلك جليا فى خطب الجمعة والأعياد، فمهمتها دائما تأكيد حقوق الوطن والمواطنين، وأن يعمل كل منهم حسب مجاله وتخصصه فيما أسند إليه من مهام وما يطلب إليه من أعمال، فكل مواطن هو فى الحقيقة جندى من جنود الوطن.

وسائل الإعلام

تشكل وسائل الإعلام، خاصة المرئية منها، مصدر تلقى للمعلومات ونموذج من تعليم السلوك والقيم السائدة فى بيئته ومحيطه الإنسانى، كما تسهم وسائل الإعلام فى تشكيل ذهن الطفل وتطلعاته وأنماط سلوكه، سواء كانت تخصه كفرد، أو فى علاقته مع الآخرين، فالمواد التى يقدمها التليفزيون للأطفال، وللكبار أحيانا، تصبح ذات أثر

فعلى حينما يتم الاقتداء بما تتضمنه من برامج تمثل شخصيات ورموزًا وطنية، وتنشر قيما وسلوكيات، فوسائل الإعلام تشكل عاملا مهما فى تربية المواطنة الصالحة أو عائقا للتربية على حقوق الإنسان.

ونظرا للانتشار الواسع لهذه الوسيلة المهمة، وللتعامل اليومي والمباشر معها، ولسرعة أثرها المرئى، فإن وسائل الإعلام تملك أكبر الأثر على الأذهان والسلوكيات؛ مما يلزم التعامل معها باعتبارها مصدرا رئيسا للتربية، ولابد من أن تنسجم مع باقى مؤسسات التربية الأخرى، فدور الإعلام لا يقل خطورة عن دور الأسرة والمدرسة، بحكم امتداد مجاله إلى أوسع شرائح المجتمع، وبحكم انتشاره بين جميع فئات المجتمع، وما شهده هذا المجال من تحولات جذرية يسرت انتقال المعلومة وتبادل الخبرات.

لذا فإن ربط الإعلام بالتنمية الشاملة وخططها بشكل رشيد وديناميكى، إنما يتم من خلال دعم الإحساس بالمواطنة والانتماء والرغبة فى المشاركة فى بناء الوطن، والإسهام فى الاعتزاز بالهوية، وخلق الوعى بأهمية الاكتفاء الذاتى والاعتماد على النفس، وتعزيز قيم المساواة بين الجنسين، وتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية بين أفراد المجتمع [٥].

أسباب ضعف الولاء والانتماء للأوطان فى المجتمعات العربية

يعانى المجتمع العربى بشكل عام من ضعف ولاء الأفراد وانتمائهم لأوطانهم، وقد يعزى ذلك إلى عدة أمور أهمها: عدم وضوح مفهوم المواطنة لدى الأفراد، وبالتالى ينشأ الطفل فى أسرة لا يتضح لديها مفهوم المواطنة، وتغيب عنها منظومة القيم التى تجعل من الفرد مواطنا صالحا منتجا نافعا لنفسه ولمجتمعه، بالإضافة إلى ما يعانيه الأفراد من غياب قيم العدالة والمساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذلك التضييق على الحريات الفكرية للأفراد وحجمهم عن التعبير عن الرأى، وغياب الحراك السياسي والاجتماعى، ما يخلق حالة من الصراع وظهور الطبقية فى المجتمع، مما يشعر الفرد بالاغتراب داخل وطنه الذى ولد فيه وعاش وربى بين

أحضانه، الأمر الآخر، ضعف المناهج الدراسية المتعلقة بالتربية الوطنية وغرس ثقافة المواطنة، وحث الأفراد على العمل التطوعي وخدمة المجتمعات المحلية التى يعيشون فيها، الأمر الثالث، يشكل التنوع الطائفى والعرقى حجر عثرة ونقطة ضعف فى طريق تحقيق المواطنة الصالحة فى بعض البلدان العربية، مع أن الدول المتحضرة تجعل من التنوع العرقى والطائفى والثقافى قوة لدولتها، ففى الولايات المتحدة على سبيل المثال تتنوع الأعراق واللغات والديانات والثقافات، وفى نهاية المطاف الكل ولاؤه لأمريكا، وربما يعزى ذلك إلى الشعور بالعدالة الاجتماعية، وعدم الشعور بالتفرقة على أساس جنس أو عرق أو دين، أما فى دولنا العربية فبالرغم من أننا تجمعنا لغة واحدة، وديانات سماوية واحدة تدعو إلى التوحيد– إسلامية، مسيحية، يهودية– فإننا نجد أنفسنا شراذم متفرقة، وحالنا يرثى لها، فلا حفاظ على ممتلكات عامة، ولا شعور عام بالحس الجماعى، ولا ولاء ولا انتماء ولا هدف ولا طموح، وقد حاولت الدراسات معالجة موضوع المواطنة عن طريق وضع بعض الطرق والأساليب التى تعززها لدى الأفراد.

فقد أشارت دراسة Wiener [٦]: إلى تطور ممارسات المواطنة الأوربية ومؤسساتها المختلفة؛ حيث أظهرت الدراسة أن المواطنة ترتبط على نحو وثيق ببناء الدولة، ويمثل ذلك فى جوهره الدرس الرئيس المستفاد من تاريخ معظم الدول القومية فى غرب أوربا، والتى أصبحت حاليا من بين الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوربى، وقد أشارت الدراسة –أيضا– إلى خبرات وتجارب تلك الدول فى مجال تطبيق ممارسات المواطنة، مشيرة إلى أن المواطنة لا تصقل أو تبنى بشكل عشوائى غير مقصود، ولكنها تتطور بمرور الوقت، ويختلف معناها ومفهومها باختلاف الزمان والمكان، وبذلك نجد أن ممارسات المواطنة تعد دائما بمثابة خبرة تاريخية تساهم فى تحديد وبلورة معالم معنى المواطنة.

ومن هذا المنطلق تناولت الدراسة قضيتين رئيسيتين هما:

١- ما التطبيقات العملية المترتبة على هذا التصور المفاهيمى السابق بالنسبة لفهمنا للممارسات الحالية للمواطنة فى المجتمع الأوربى؟

٢- ما الذى تبرزه تلك النتائج عن المواطنة فيما يتعلق بفهمنا لطبيعة المواطنة على المستوى النظرى الأكثر عمومية؟ ولكى تتم الإجابة على هذه التساؤلات السابقة الذكر، تم إجراء الدراسة التى ترتكز على دعائم توجهين رئيسيين هما:

أ - استخدام المداخل النظرية المفاهيمية من أجل بلورة معالم نموذج نظرى مثالى للمواطنة قابل للتطبيق فى مجال تحليل السياقات المختلفة بين الشعوب، فى الوقت نفسه الذى يتم فيه الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التاريخية للمجتمعات المختلفة.

ب- استخدام المدخل المنهجى بهدف بلورة معالم رؤية منطقية مقننة للمواطنة ووضع إطار عمل تاريخى ومؤسسى لها، وبعد ذلك تمت مراجعة وتنقيح إطار العمل المقترح، هذا من خلال اقتراح التركيز على تناول الطبيعة المتغيرة للخطاب السياسى وبناء على الفرص المتاحة أمام الأفراد للمشاركة السياسية فى المجتمع.

وقد توصلت الدراسة إلى أن النموذج الجديد للمواطنة الأوربية (المتعددة القوميات) يتفق إلى حد كبير مع نموذجها المثالى النظرى فى تضمنه لمجموعة من الحقوق والواجبات وتمتع المواطنين بالولاء والانتماء، وبذلك فإنه يشترك فى نفس العناصر التاريخية الرئيسة لممارسات المواطنة المعاصرة، والتى أسهمت بشكل كبير فى إرساء دعائم الدول القومية فى أوربا خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ويشير الباحث هنا إلى أنه لكى يتم التعرف على طبيعة ومعالم النموذج النظرى المثالى للمواطنة، فإنه من الضرورى الاستعانة بمفهوم ممارسات المواطنة، الذى يشير إلى عمليات التحول والانتقال الكبرى ما بين قطبى الاندماج والإقصاء فى المجتمع، ويعد تحليل ممارسات المواطنة فى ضوء الرؤى ووجهات النظر والسياسات الجديدة الخاصة بشعور المواطنين بالولاء والانتماء من بين الطرق التى يمكن

الاستعانة بها فى تقييم مدى فاعلية التنظيم السياسى لتكوين الجماعات المجتمعية فى إطار البيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتعدية للحدود القومية للدول فى أوربا. فهم يسعون إلى تحقيق الدولة القومية، بينما نحن نسعى إلى التفرقة بين المواطنين فى الدولة القطرية الواحدة، لذلك نجد أنفسنا فى ضعف وتشرذم مستمر.

لذلك يعد هذا البحث بحثا نظريا، يقدم عرضا لأفضل الأساليب والممارسات المتبعة فى نشر ثقافة المواطنة فى الدول المتقدمة، التى يمكن من خلالها تطوير مفهوم المواطنة لدى الأفراد، لأن الدراسات العملية لا تجدى نفعا فى مجتمعاتنا العربية؛ حيث إن الأفراد لا يكونون موضوعيين فى استجاباتهم للأسئلة التى تطرح عليهم، سواء أكانت استبيان أو مقابلة شخصية، فمعظم الأشخاص يعتقدون أن مثل هذه الدراسات تجرى من قبل المخابرات أو أنها مراقبة أمنيا، ما يجعل معظم أفراد العينة إن لم يكن جميعها مجانبة للصواب والموضوعية، بسبب الأنظمة البوليسية المتبعة فى معظم الدول العربية، فالدراسات النظرية فى هذا المجال أجدى نفعا وأقرب إلى تحقيق الفائدة المرجوة منها.

فيما تناولت دراسة[٧] Hoffman تطور المواطنة كفلسفة عامة فى فرنسا منذ عام ١٩٨١م؛ حيث شهدت الخمس والعشرون سنة الأخيرة من القرن العشرين زيادة كبيرة فى معدلات التنوع العرقى والدينى فى فرنسا، وعدم دمج مواطنى الجيلين الثانى والثالث من المواطنين الفرنسيين الذين يعودون إلى أصول غير أوربية من المهاجرين بشكل كامل فى المجتمع الفرنسى، وتعالى الدعوات المعادية لليبرالية من التيار اليمينى الجديد وحزب الجبهة الوطنية ذوى الميول العنصرية المعادية للأجانب فى فرنسا، كما شهد عقد الثمانينيات من القرن العشرين– أيضا– بروز خطاب جديد لفكر التعددية الثقافية وحركة اجتماعية جديدة مضادة للعنصرية نتيجة لتلك العوامل السابقة الذكر، ومع ذلك؛ فإننا نجد أن التعددية الثقافية وبروز مؤسسات المجتمع المدنى التشاركية فى فرنسا تمثل فى جوهرها تحديا غير متوقع للتوجه الفرنسى نحو تطبيق مبادئ الجمهورية، والتى تمثل فى جوهرها نموذجا للمواطنة، برز على السطح للمرة

الأولى فى أواخر القرن التاسع عشر فى فرنسا التى كانت حينها تعد بالأساس دولة زراعية تواجه القوى المؤيدة للملكية والميول الثورية المضادة لها.

ومن هنا؛ حللت الدراسة تحديات قيم التعددية والتنوع والفردية المعاصرة من منظور النظام الجمهورى في فرنسا، ومن خلال تناول وتحليل فكر عدد من المنظرين الاجتماعيين والسياسيين فى فرنسا والمفكرين البارزين وقادة الحركة المعادية للعنصرية فى فرنسا؛ قام الباحث بتحليل تطور المجتمع المدنى هناك منذ عام ١٩٨١م، بدء من تناول مبادئه الخلافية الجدلية التى تنادى باحترام الحق فى الاختلاف مع الآخرين، وصولا إلى بلورة معالم سياسات جديدة أكثر طموحا للمواطنة.

وقد تناولت الدراسة بالشرح والتحليل كيف تمكنت النزعة الجمهورية الجديدة، التى تعيد التأكيد على أهمية الجمهورية والدور الحضارى لفرنسا فى العالم، من الحلول محل الحق فى الاختلاف مع الآخرين باعتبارها النموذج الرئيسى السائد للمواطنة بحلول عام ١٩٨٩م. هذا بالإضافة إلى أن تلك النزعة الجمهورية الجديدة التى لا تناسب عصرها التاريخى على الإطلاق؛ حيث تمثل فى جوهرها تجديدا للنزعة "الدنيوية العلمانية" التى برزت على السطح للمرة الأولى من أجل تأجيج الصراع ضد المشاعر الدينية، ومجتمع ما قبل الحداثة أثناء النصف الأول من عصر الجمهورية الثالثة فى فرنسا، والذى يمثل فى جوهره حقبة تاريخية للتحديث وبناء الدولة القومية.

وهنا يشير الباحث إلى أهمية وجود مجتمع مدنى قوى ومؤثر، ويصف الدولة القوية بأنها هى التى يوجد فيها مؤسسات مجتمع مدنى قوى، يدافع عن حقوق الأقليات والفئات المهمشة فى المجتمع.

بينما هدفت دراسة Gwen [٨] إلى تحديد معنى المواطنة من منظور الشباب فى جمهورية التشيك فى حقبة ما بعد انتهاء الحكم الشيوعى هناك، والذى دام على مدى أربعين عاما تقريبا.

ركزت الدراسة بالأساس على الإجابة عن التساؤل البحثى التالى: ما الذي يعنيه مفهوم المواطنة من منظور الشباب فى جمهورية التشيك؟ وللوصول إلى فهم كامل لهذا الموضوع؛ تم طرح المزيد من التساؤلات البحثية الفرعية التى دارت حوله:

١- كيف يشارك الشباب فى جمهورية التشيك فى أنشطة الحياة العامة؟

٢- ما القضايا العامة التى يعتبرها الشباب فى جمهورية التشيك الأكثر أهمية على الإطلاق؟

أجرى الباحث عددا من المقابلات الشخصية المتعمقة مع عينة عمدية، تم اختيارها من بين طلاب جامعة تشارلز التشيكية من أجل تحديد تصوراتهم واتجاهاتهم ومعتقداتهم وخبراتهم المرتبطة بالمواطنة والهوية والمصادر المؤثرة فى مفاهيمهم للمواطنة، وآرائهم حول التربية الوطنية، والفرص المتاحة أمامهم لمناقشة قضايا الديمقراطية والمواطنة، والأنشطة التى يشاركون فيها فى الحياة العامة، وأنشطتهم السياسية، واتجاهاتهم نحو الهيئات والمؤسسات العامة، وماهية القضايا العامة التى يعتبرونها أكثر أهمية لتناولها فى دولة كانت فيما مضى تقبع تحت الحكم الشيوعى، ولا تزال تمر بفترة انتقالية وصولا إلى إرساء دعائم الديمقراطية واقتصاديات السوق، وقد توصلت الدراسة إلى أن أبرز المضامين السائدة التى عبر عنها الطلاب عند إشارتهم إلى مفهومهم للمواطنة الديمقراطية تمثلت فيما يلى:

١- التحلى بالنزعة الوطنية والانتماء إلى الوطن.

٢- التمتع بالحريات والحقوق والمساواة.

وهنا يشير الباحث إلى أن مشاركة الأفراد فى البرامج والفعاليات الوطنية العامة (الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية)، تمنحهم شعورا وطنيا عاليا يسهم فى إيجاد حس جماعى وشعور بالمصلحة العامة، وكذلك تشعرهم بأنهم على قدم وساق من العدل والمساواة فى الحقوق والواجبات مع غيرهم من أقرانهم، وتعمل على إذابة الطبقية المتفشية بين الأفراد والجماعات.

وأجرى العازمى[٩]: دراسة بعنوان "الدور التربوى للديوانية فى نشر ثقافة المواطنة فى دولة الكويت" سعت الدراسة إلى توضيح مفهوم المواطنة، مشيرة إلى أنها جزء لا يتجزأ من العملية الديمقراطية، وإن ممارستها من أهم الحقوق التى تقوى دعائم النسيج الاجتماعى للدولة.

وقد حاولت الدراسة تسليط الضوء على الأدوار التربوية التى ساهمت بها الديوانية فى نشر ثقافة المواطنة لدى الأفراد فى دولة الكويت فى شتى المراحل بجانب الكشف عن نقاط الضعف والقصور لتلك الأدوار فى غرس ونشر ثقافة المواطنة.

وقد أظهرت نتائج دراسة العازمى أن للديوانية* دور كبير ومؤثر فى ولاء وانتماء الأفراد لوطنهم الكويت، أما عن جوانب الضعف والقصور فى نشر ثقافة المواطنة فقد تمثلت فى هضم حقوق الأقليات العرقية الموجودة فى الكويت، وتغييب دور المرأة عن الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. مما أضعف لديهم مفهوم المواطنة.

* الديوانية عبارة عن مجالس اجتماعية بمثابة برلمان مصغر، له أثر كبير في سن القوانين والتشريعات التى تصدر من مجلس الأمة الكويتى، ولا يصل نائب كويتى إلى قبة البرلمان إلا إذا كان متمتعا بقاعدة شعبية وتأييدا كبيرا من الديوانيات.

تعليق عام على الإطار النظرى والدراسات السابقة

بالنظر إلى الدراسات السابقة نجد أنها ركزت على أهمية دور المؤسسات التربوية الرسمية وغير الرسمية فى تحقيق مفهوم التربية من أجل المواطنة، وقد أشارت الدراسات إلى أن المواطنة الصالحة تتأثر سلبا بغياب قيم الديمقراطية وقيم العدل والمساواة بين أفراد المجتمع الواحد، وكذلك تعانى المواطنة من عدم منح الأفراد ساحة رحبة من الحريات الفكرية والدينية، وتعانى المواطنة من التمييز العرقى والعنصرى الذى يحدث تجاه الأفراد.

أهمية البحث

يحظى مفهوم المواطنة باهتمام شديد لدى جميع الدول المتقدمة والنامية منها على حد سواء، لما تحققه مبادئ المواطنة من أمن واستقرار للوطن على الصعيد الاجتماعى والسياسى والاقتصادى، فكلما زاد ولاء وانتماء الفرد لوطنه كلما ازداد عطاؤه وإنتاجيته، لذلك تسعى حكومات الدول إلى غرس ثقافة المواطنة لدى الأفراد منذ ولادتهم عن طريق توعية الأسر بقيمة الولاء والانتماء للوطن، وعن طريق ما تقدمه المدرسة من خلال المناهج الدراسية التى تحث على التضحية والفداء بالروح والدم والمال والولد من أجل الوطن لذلك تكمن أهمية البحث فيما يلى:

١- أهمية تعزيز المواطنة على الأمن والاستقرار بين أفراد الوطن .

٢- الحرص على خلق المواطن الصالح .

٣- نشر الوعى بالحقوق والواجبات بين المواطنين .

٤- انعكاس المواطنة الصالحة على الاقتصاد والتنمية المستدامة .

أهداف البحث

من هذا المنطلق يهدف البحث الحالى إلى ما يلي :

١- توضيح مفهوم المواطنة ومستوياتها ومجالاتها وعناصرها ومكوناتها.

٢- التوصل إلى أسباب الاختلاف فى تحديد طبيعة المواطنة.

٣- تحديد العلاقة بين التعليم وتعزيز المواطنة لدى الأطفال.

٤- تحديد المشكلات التى تواجه مفهوم المواطنة وكيفية مواجهتها.

٥- عرض نماذج لأفضل الممارسات العملية لتعليم وتفعيل المواطنة لدى الأفراد.

تساؤلات البحث

ويمكن ترجمة تلك الأهداف إلى مجموعة من التساؤلات التى يسعى البحث للإجابة عليها، وهى:

١- ما مفهوم المواطنة ومستوياتها ومجالاتها وعناصرها ومكوناتها ؟

٢- ما أسباب الاختلاف فى تحديد طبيعة المواطنة؟ وما العلاقة بين التعليم والمواطنة؟

٣- ما المشكلات التى تواجه المواطنة، وكيف يمكن مواجهتها؟

مصطلحات البحث

المواطنة

المواطنة هى الارتباط الاجتماعى والقانونى بين الأفراد يلتزم فيه الفرد اجتماعيًا وقانونيًا بالجمع بين الفردية والديمقراطية، ويكون الفرد مواطنًا إذا ما التزم باحترام القانون واتباع القواعد ودفع الضرائب والمحافظة على أموال الدولة وأداء الخدمة العسكرية والإسهام فى نهضة المجتمع المحلى وتحسين نوعية الحياة السياسية والمدنية للدولة (١٠).

منهجية البحث

اتبع الباحث المنهج الوصفى التحليلى، ويبحث المنهج الوصفى عن أوصاف دقيقة للأنشطة والأشياء والعمليات والأشخاص والممارسات والأساليب المستخدمة، ويصور الوضع الراهن فى بعض الأحيان ويحدد العلاقات التى توجد بين الظاهرات أو التيارات (١١).

نتائج الدراسة

إن العنصر الأساسى فى مفهوم المواطنة هو الولاء والانتماء الذى لا يمكن أن يتحقق دون التربية الوطنية، من هنا يمكن أن نستنتج أن المواطنة روح الديمقراطية، وقبل أن نتكلم عن الديمقراطية يجب أن نعى حقيقة المواطنة التى هى قلبها النابض، ومن هذا المنطلق ينبغى التطرق إلى حقوق وواجبات المواطن فى الدولة التى ينتمى إليها كى يتحقق لديه مفهوم المواطنة، فما مفهوم المواطنة؟ إن المواطنة الديمقراطية تترتب عليها ثلاثة أنواع رئيسية من الحقوق، والحريات يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين

فى الدولة دونما تمييز أو تفريق، لا سيما التمييز بسبب الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين، أو العرق وأى وضع آخر.

الإجابة عن السؤال الأول:

ما مفهوم المواطنة ومستوياتها ومجالاتها وعناصرها ومكوناتها ؟

أولا: مفهوم المواطنة

تُعد المواطنة مفهوماً عاماً وشاملاً ينطوى على مجموعة من المفاهيم المتلازمة والمتسقة فيما بينها، لتوجه سلوك الأفراد وتحدد تصرفاتهم فى ميادين العمل الوطنى، وتشير المواطنة الصالحة إلى موقف الفرد من السلطة الممثلة بالدستور وما جاء فيه من حقوق وواجبات، وما ينبثق عنه من أنظمة وتعليمات، كما تشير المواطنة الصالحة إلى ما يبطنه الفرد من ولاء وانتماء واعتزاز بوطنه وشعبه ونظامه، وما يترجمه من مشاركة عملية فى كل ما يهدف إلى مصلحة الوطن(١٢).

وعلى اعتبار أن المواطنة تكمن فى قلب الحياة الاجتماعية والتماسك الاجتماعى، وكى يتمكن الأفراد فى المجتمع وضمن حياتهم اليومية من ممارسة السلوكيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل ديمقراطى فى مجتمعاتهم، فإن عليهم بالأساس أن يكونوا على دراية ووعى كافيين بمعنى المواطنة وأبعادها ومرتكزاتها، ومن ثم تكون لديهم القدرة على ممارسة مبادئ الديمقراطية فى حياتهم اليومية بحيث تكون الديمقراطية جزءاً من الثقافة المجتمعية السائدة بين الحين والآخر(١٣).

وهذا يبرز أهمية دور التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها بعض مؤسسات المجتمع على اختلاف أنواعها رسمية وغير رسمية، لتعزيز المواطنة ومبدأ الديمقراطية وغرس مفاهيمها فى نفوس المواطنين، فأساليب التنشئة فى البيت والمدرسة والمسجد والمجتمع بشتى وسائله تساعد على تنمية قيم ومبادئ المواطنة(١٤).

ويرى Banks [١٥] أن المواطن هو ذلك الفرد الذى يقطن في إحدى الدول القومية، ويتمتع بمجموعة محددة من الحقوق والامتيازات، فضلا عن الواجبات تجاه تلك الدولة، من قبيل الشعور بالولاء والانتماء تجاه حكومتها. ومن ثم؛ فإنه يعرف المواطنة على أنها تمثل وضعية أو مكانة الفرد فى المجتمع باعتباره مواطنا. كما يعرفها- أيضا- على أنها مجموعة من الحقوق، والواجبات، والهويات التى تربط المواطنين بالدولة القومية التابعين لها. وعلى الرغم من أن تلك التصورات النظرية الأساسية السابقة الذكر تتسم بالدقة، فإنها لم تبرز- على نحو دقيق- المواطنة كمفهوم ظهر على السطح فى الدول القومية الحديثة.

ويشير الباحث إلى أن تفسير مارشال ١٩٦٤ لعناصر المواطنة الثلاثة: المدنية والسياسية والاجتماعية ؛ يعتبر على درجة كبيرة من الأهمية كما أنه يستخدم على نطاق واسع فى مجال إجراء الدراسات العلمية التى تدور حول المواطنة باعتبارها ظاهرة اجتماعية نمائية ذات طابع ارتقائى، فضلا عن وصف كيفية بروز العناصر المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنة على مدى عدة قرون من الزمن، فالجوانب والأبعاد المدنية للمواطنة- التى برزت على السطح فى إنجلترا خلال القرن الثامن عشر- تزود المواطنين بالحقوق الفردية، مثل: حرية التعبير عن الرأى وحق الملكية والعدالة والمساواة أمام القانون. ويمنح البعد السياسى للمواطنة الذى برز للمرة الأولى خلال القرن التاسع عشر المواطنين كافة الفرص والإمكانيات اللازمة لممارسة السلطة السياسية المتاحة لهم، من خلال المشاركة فى العملية السياسية فى المجتمع، أما البعد الاجتماعى للمواطنة والذى ظهر للمرة الأولى خلال القرن العشرين؛ فيزود المواطنين بالخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الرفاهية اللازمة لهم كافة، للمشاركة بشكل كامل فى مجتمعاتهم الثقافية، فضلا عن المشاركة فى ثقافاتهم المدنية الوطنية [١٦].

من هنا فإن الباحث يشير بذلك إلى أن مارشال يعتبر تلك العناصر والأبعاد الثلاثة -السابقة الذكر- للمواطنة على أنها مجموعة من العناصر المتداخلة

والمترابطة فيما بينها، فى الوقت نفسه الذى ينظر فيه إلى المواطنة على أنها إحدى الأسس المثالية التى تسعى الدول القومية جاهدة إلى تحقيقها، ولكنها مع ذلك لم تستطع تحقيقها عمليا على أرض الواقع بشكل كامل.

ثانيا: مستويات المواطنة

وضع Banks [١٧] تصنيفا لمساعدة العاملين بمجال تعليم المواطنة فى تحديد ماهية الطرق والأساليب المناسبة لمساعدة الطلاب فى اكتساب مستويات أعمق بشكل متزايد من المواطنة يتضمن أربعة مستويات رئيسة متداخلة ومترابطة فيما بينها وهى:

١- المواطنة القانونية

وتمثل أكثر مستويات المواطنة سطحية على الإطلاق فى هذا التصنيف الحالى؛ حيث تنطبق على المواطنين الذين يعدون أعضاءً من المنظور القانونى فى الدولة القومية، ويتمتعون بمجموعة محددة من الحقوق والواجبات تجاه دولتهم، ولكنهم مع ذلك لا يشاركون فى نظامها السياسى بأية طرق هادفة وذات معنى. (يحمل جواز سفر يعود لذلك البلد أو تلك، بينما هو بعيد كل البعد عن تحقيق مفهوم المواطنة التى تعنى التضحية والتفانى والعطاء لذلك البلد، وربما يعود ذلك إلى شعور الفرد بالاغتراب وهو يعيش فى بلده الذى ينتمى إليه ويحمل جنسيته).

٢- المواطنة المحدودة

وتنطبق على هؤلاء الأفراد الذين يعدون مواطنين من المنظور القانونى فى الدولة، ويحق لهم التصويت فى الانتخابات المحلية والوطنية والاقتراع على المرشحين والقضايا المطروحة للاستفتاء عليها فقط. (يشارك فقط لتحقيق مصلحة شخصية لا للمصلحة العامة للبلاد، ولغايات التنظيم وسن الدساتير والقوانين التى من شأنها المساهمة فى أمن واستقرار الوطن).

٣- المواطنة النشطة

وتتضمن اتخاذ إجراءات عملية تتجاوز بكثير مجرد التصويت فى الانتخابات إلى المشاركة الفعلية فى بلورة معالم وسن وتطبيق القوانين والتشريعات الراهنة فى المجتمع، وربما يشارك المواطنون النشطون فى المظاهرات الاحتجاجية أو المؤتمرات الخطابية العامة المتعلقة بالقضايا والإصلاحات المعتادة المرتبطة بالمجتمع، ويتم تصميم وتحديد طبيعة الإجراءات العملية التى يتخذها المواطنون النشطون بهدف تدعيم البنى الاجتماعية والسياسية الحالية فى المجتمع والحفاظ عليها. فى الوقت ذاته الذى لا يتم فيه العمل على تحديها على الإطلاق. وهى المواطنة الحقيقية التى تنشأ مع الفرد منذ صغره.

٤- المواطنة الانتقالية

وتتضمن مجموعة الإجراءات العملية ذات الطابع المدنى التى يتم اللجوء إليها من أجل إضفاء الطابع العملى على القيم والمبادئ والمثل الأخلاقية، بما يتجاوز مثيلاتها المنصوص عليها فى القوانين والتشريعات الراهنة للمجتمع. ويتخذ المواطنون ذوو الصبغة الانتقالية إجراءات عملية للارتقاء بسبل تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية حتى عندما تنتهك إجراءاتهم العملية أو تتحدى أو حتى تعارض القوانين أو التشريعات أو البنى القانونية الحالية فى المجتمع.

ويوضح الجدول التالى تلك المستويات الأربعة الرئيسة للمواطنة، من خلال إبراز أنواع المواطنين فى المجتمع فى ضوء أربعة مستويات رئيسة من المشاركة المجتمعية كما فى الجدول التالى:

جدول (١)

يبين المستويات الأربعة الرئيسة للمواطنة كما بينها بانكس

نوع المواطن	وظـــائفـــها
المواطن القانونى	وهو المواطن الذى يتمتع بحقوق وواجبات تجاه الدولة القومية ولكنه لا يشارك فى النظام السياسى القائم
المواطن المحدود	وهو المواطن الذى يصوت فى الانتخابات المحلية والوطنية لصالح المرشحين والقضايا التقليدية

المواطن النشط	وهو المواطن الذى يتخذ إجراءً عمليا بما يتجاوز التصويت فى الانتخابات لتطبيق القوانين والتشريعات الحالية، ولذلك فهو يعد مواطنا تقليديا
المواطن الإنتقالى	وهو الذى يتخذ إجراءً عمليا لتطبيق القيم والمبادئ الأخلاقية بما يتجاوز مثيلاتها الخاصة بالسلطة التقليدية؛ ولذلك فهو مواطن ما بعد تقليدى

ثالثا: مجالات المواطنة

يرى كل من Hebert & Sears[١٨] أن هناك أربعة مجالات وأبعاد رئيسة للمواطنة هى: الأبعاد المدنية، الأبعاد السياسية، الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية، والأبعاد الثقافية الجماعية، وتتمتع تلك المجالات والأبعاد الأربعة الحالية بدرجة كبيرة من الدينامية والترابط الوثيق فى ظل علاقة قائمة على دعائم التفاعلات المعقدة فى إطار السياق الراهن للعولمة كما يلى:

١- المجال المدنى للمواطنة

ويشير إلى أسلوب الحياة الذى يمكن للمواطنين من خلاله السعى نحو تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة الوثيقة الصلة بالمبادئ والأسس الديمقراطية للمجتمع، وتتضمن مجموعة القيم الأساسية والقيود المفروضة على قدرة الحكومة على صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطنين، وحقوق الجماعات والهيئات والمؤسسات ذات المصالح الخاصة فى المجتمع. كما يتضمن-أيضا- حرية التعبير عن الرأى والمساواة أمام القانون، بالإضافة إلى حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والوصول إلى المعلومات والبيانات المطلوبة.

٢- المجال السياسى للمواطنة

ويتضمن تمتع الفرد بالحق فى التصويت فى الانتخابات والمشاركة السياسية، وفى هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى أن الانتخابات الحرة والنزيهة تعد بمثابة الركيزة الأساسية لهذا البعد الحالى للمواطنة، كما هو الحال فى حقوق الأفراد فى التمتع بالحرية فى السعى نحو تولى المناصب السياسية فى المجتمع. وبمعنى آخر، فإن

المواطنة السياسية تشير فى جوهرها إلى مجموعة الحقوق والواجبات السياسية الوثيقة الصلة بالنظام السياسى القائم فى المجتمع.

٣- المجال الاجتماعى/ الاقتصادى للمواطنة

ويشير إلى تلك العلاقة التى تربط ما بين أفراد المجتمع فى سياق مجتمعى معين، بالإضافة إلى حقوقهم فى المشاركة فى جوانبه ومجالاته السياسية المختلفة، ويتضمن تعريف الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأفراد تمتعهم بحقوق الرفاهية والكفاية الاقتصادية، من قبيل: تمتعهم بالحق فى الشعور بالأمن الاجتماعى، والحصول على العمل، وعلى الحد الأدنى من وسائل المعيشة وكسب الرزق، والعيش فى بيئة آمنة.

ويشير مفهوم المواطنة الاجتماعية بدوره إلى مجموعة العلاقات التى تربط ما بين الأفراد فى المجتمع، وتتطلب ضرورة تمتعهم بالولاء والانتماء والتضامن الاجتماعى، أما مفهوم المواطنة الاقتصادية فيشير بدوره إلى العلاقات التى تربط ما بين الفرد وسوق العمل والاستهلاك فى المجتمع، ويتضمن ضرورة تمتع الفرد بشكل ضمنى بالحق فى العمل والحصول على الحد الأدنى المطلوب من وسائل المعيشة وكسب الرزق.

٤- المجال الثقافى / الجماعى للمواطنة

يشير إلى الطريقة التى تأخذ المجتمعات المختلفة من خلالها فى الاعتبار جوانب وأبعاد التنوع الثقافى المتزايد بها، والتى تعود بالأساس إلى تمتعها بدرجات أكبر من الانفتاح على الثقافات الأخرى، وبروز الهجرة الدولية، وزيادة قدرة الأفراد على السفر والانتقال إلى الخارج. ويشير مفهوم المواطنة الثقافية هنا إلى مدى الوعى بالتراث الثقافى المشترك للمجتمع. وتتضمن سعى الأفراد إلى الحصول على اعتراف المجتمعات بالحقوق الجماعية لأفراد الأقليات بها. وترتكز العلاقة التى تربط مابين الثقافة والدولة بالأساس على دعائم حقوق الإنسان التى تقر بالأبعاد الإنسانية (ذات الطابع الأنثربولوجى) للفرد، والتى تتضمن توافر تصور مفاهيمى محدد عن البشر، وشعورهم بالعزة والكرامة، وتأكيد مبدأ المساواة القانونية وحماية الفرد من صور

وأشكال التمييز كافة التى تظهر بسبب عضويته فى مجموعة أو فئة أو شريحة معينة فى المجتمع.

ويترتب على تلك المجالات والأبعاد الأربعة السابقة الذكر العديد من التطبيقات العملية بالنسبة لعملية المواطنة؛ فالمجال السياسى للمواطنة يتطلب ضرورة معرفة الأفراد بطبيعة النظام السياسى، والاتجاهات الديمقراطية، والمهارات التشاركية فى المجتمع. ويتطلب المجال (الاجتماعى الاقتصادى) للمواطنة ضرورة معرفة الفرد بالعلاقات الاجتماعية السائدة فى المجتمع، وبالمهارات الاجتماعية، بالإضافة إلى المهارات الاقتصادية – والتدريب المهنى الوثيق الصلة بمجالات عملهم فضلا ، عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى. أما المجال الثقافى للمواطنة فيتطلب ضرورة معرفة الفرد بالتراث الثقافى وتاريخ المجتمع، بالإضافة إلى مجموعة من المهارات الأساسية، مثل، التمتع بمهارات جيدة فى القدرة على القراءة والكتابة.

وعلى أقل تقدير، يمكننا الإشارة هنا إلى أن الديمقراطية تتطلب ضرورة حماية الحقوق السياسية والشخصية للمواطنين، بما فى ذلك أفراد الأقليات العرقية في المجتمع، ويعتمد ذلك بدوره على حكم القانون والدستور، وعلى مؤسسات المجتمع المدنى.

ففى ظل مؤسسات المجتمع المدنى التى تتمتع بالاستقلالية؛ ويتكاتف الأفراد معا بشكل تطوعى فى إطار جماعات ذات أهداف محددة سلفا بشكل ذاتى من أجل التعاون مع بعضها البعض باستخدام آليات الأحزاب السياسية وإرساء دعائم نظام سياسى قائم على وجود حكومة ممثلة للشعب، يختارها وفقا لانتخابات حرة ونزيهة.

ومن ثم يتوجب على الأفراد ضرورة معرفة وتحليل وتقدير مدى قيمة وأهمية الديمقراطية في أوطانهم، أو فى أى مكان آخر من العالم؛ كما يتوجب عليهم التمتع بالقدرة على فهم واستيعاب فكرة "المجتمع المدنى"، وتقييم أنشطة هيئاته ومؤسساته، بالإضافة إلى الربط مابين معرفتهم بهذه الفكرة وغيرها من المفاهيم الأخرى فى هذا المجال، مثل: حكم الدستور والقانون، والحقوق الفردية للمواطنين، وتمثيل الحكومة

للشعب، وإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة، وحكم الأغلبية فى المجتمع، وما إلى ذلك من مفاهيم أخرى مرتبطة بالحرية والديمقراطية.

ونجد أن الحوارات والمناقشات الدائرة حول موضوع المواطنة يجب أن تشير إلى كل أو أى من تلك المجالات والأبعاد الأربعة السابقة الذكر للمواطنة؛ بما يمكنها من تناول قضايا أخرى على درجة كبيرة من الأهمية، مثل: الهوية الوطنية، وحقوق الإنسان، والشعور بالولاء والانتماء للمجتمع، والمسئوليات المناطة بالمواطنين تجاه بعضهم البعض وتجاه الدولة.

رابعا: عناصر ومكونات المواطنة

يرى Mc Keever[١٩]، أن أبرز الأعمال البحثية المرجعية حول المواطنة فى العلوم الاجتماعية لا تزال ترتكز بشكل رئيس على دعائم نموذج "مارشال" ١٩٦٤ لعناصر ومكونات المواطنة. ويعرف مارشال المواطنة المدنية على أنها "مجموعة الحقوق اللازم توافرها من أجل تمتع الإنسان بالحرية الفردية "مثل: التمتع بحرية التعبير عن الرأى والفكر والمعتقد الدينى، والتمتع بالحق فى الملكية، والدخول فى تعاقدات يوافق عليها القانون". أما مفهوم المواطنة السياسية فيشير إلى "حق الفرد في المشاركة فى ممارسة السلطة السياسية باعتباره عضوا فى المجتمع قادرا على ممارسة السلطة السياسية، أو اعتباره ناخبا يصوت فى الانتخابات". وإضافة إلى ما سبق يشير مفهوم المواطنة الاجتماعية إلى "حق الفرد فى التمتع بالحد الأدنى من الأمان والرفاهية الاقتصادية، والمشاركة إلى أقصي حد ممكن فى الاستفادة من التراث الاجتماعى للمجتمع، واتباع نمط حياة متحضرة وفقا للمعايير السائدة فى المجتمع.

ونجد أن تصنيف مارشال للمواطنة يشير إلى وجود ثلاثة أنماط رئيسة منفصلة فيما بينها من الحقوق التى يتصادف ارتباطها على نحو وثيق بثلاثة عناصر ومكونات رئيسة للمواطنة، وهى: الحقوق المدنية، والحقوق السياسية، والحقوق الاجتماعية. وبالتالى فإن تركيزه هذا على تناول التعقيدات والجوانب والأبعاد الفرعية للعلاقة القانونية التى تربط مابين الدولة والأفراد المقيمين بها يمكن أن يسمح لنا

ببلورة معالم بعض الرؤى والتطبيقات العملية للمواطنة. وبشكل خاص يمكننا التركيز هنا على تناول نظرته إلى أهمية الحقوق الاجتماعية للمواطنة فى تفعيل المشاركة النشطة للأفراد فى العمليات الديمقراطية وإرساء دعائم المجتمع المدنى المنشود. فالوصول إلى بلورة معالم المواطنة الاجتماعية يتحقق من خلال حماية حقوق الأفراد فى التمتع بحقوق الرفاهية الاجتماعية وبالتالى؛ فإن فشل الدولة فى تحقيق هذا الهدف من شأنه دفع مواطنيها إلى الشعور بالإقصاء والتهميش، وإذا ما شعر الأفراد بالتمييز ضدهم على نحو منهجى منظم من جانب المجتمع – بما يتناقض مع احترامهم باعتبارهم أعضاءً مسئولين فى المجتمع الذى يعاملهم على نحو لا يتسق على الإطلاق مع مفهوم ممارسة الدولة لالتزاماتها تجاه مواطنيها– فإنهم بذلك سوف ينظرون إلى القانون باعتباره متحيزا ضدهم وغير قادر على تحقيق العدالة والمساواة اللازمة لهم فى المجتمع.

الإجابة على السؤال الثانى: ما أسباب الاختلاف في تحديد طبيعة المواطنة؟ ما العلاقة بين التعليم والمواطنة؟

أولا: أسباب الاختلاف فى تحديد طبيعة المواطنة

يشير Hebert & Sears[٢٠] إلى أن مفهوم المواطنة يتضمن تحديد طبيعة أفراد المجتمع وتعاملاتهم وحياتهم معا، ونوعية شخصية الأفراد التى يتوجب أن ينتمي إليها أطفالنا ولذلك؛ فإنه يمثل فى جوهره مفهوما معياريا مقننا، بمعنى أنه يرتكز بالأساس على دعائم وجهة نظر أخلاقية، ومع ذلك فإن هناك العديد من المقترحات المتعارضة فيما بينها حول ما الذى يتوجب علينا توفيره من أجل إرساء دعائم مواطنة جيدة وتعليم فعال من أجل المواطنة تمثل فيما يلى:

١- يحدد مفهومنا للمواطنة طبيعة الأفراد أو القيم التي تميز شعورنا بالولاء والانتماء للمجتمع، وطبيعة علاقاتنا بالمواطنين الآخرين، ورؤيتنا للمجتمع المثالى المنشود ، ولذلك فإننا لا نركز كثيرا على التعريف القانونى للمواطنة بنفس مقدار اهتمامنا بالمفهوم المعيارى المقنن للمواطنة الجيدة ، ومن هنا نجد أن الآراء

ووجهات النظر التى تدور حول طبيعة المواطن الصالح تختلف بالضرورة باختلاف الزمان والمكان والثقافات والنوع والفلسفات السياسية السائدة فى المجتمعات المختلفة.

٢- تؤدى تلك الاختلافات بالضرورة بنا إلى بلورة معالم مجموعة متنوعة من نماذج المواطنة الجيدة، والتى تزودنا بالعديد من الرؤى ووجهات النظر المختلفة حول المكونات الأربعة الرئيسة التالية للمواطنة هى: الهوية الوطنية، والانتماء الاجتماعى والثقافى والوطنى للمجتمع، ووجود نظام فعال لممارسة الفرد لحقوقه، والمشاركة السياسية والمدنية فى المجتمع.

٣- يختلف المواطنون فى درجة شعورهم بالولاء والانتماء للمجتمع المحلي وللأمة ككل وربما حتى للعالم كله. ويشعر المواطنون كافة تقريبا ببعض الشعور بالولاء والانتماء والارتباط الوثيق بها جميعا، ولكن كل مواطن على حدة يركز شعوره الرئيس بالولاء والانتماء لأحدها فقط، وهو الأمر الذى ربما يختلف بالضرورة باختلاف الأفراد أو الجماعات.

٤- يختلف المواطنون فيما بينهم فى درجة مشاركتهم وارتباطهم بالمجتمع كما يختلفون-أيضا- فى تصوراتهم عن الواقع السائد على الأرض فى بلدانهم؛ بحيث نجد على سبيل المثال أن بعض الجماعات تشعر بشعور عميق بالإقصاء والتهميش من المجتمع على أساس عوامل: اللغة، والعرق، والطائفة، والنوع/الجنس، والعقيدة الدينية، والمستوى الاقتصادى (من حيث درجة الفقر).

٥- على مدى السنوات القليلة الماضية أصبح مفهوم المواطنة أكثر شمولا وتكاملا مما كان عليه الحال فى الماضى، ومن هذا المنظور الحالى نجد أن لدينا مجموعة متنوعة من التصورات حول طبيعة كون الفرد مواطنا فى المجتمع. فعلى سبيل المثال، نجد أن الفرد فى أوربا ربما يكون مواطنا فرنسيا وتابعا للاتحاد الأوربى فى الوقت نفسه. ويطلق على ذلك مسمى مفهوم المواطنة المتعددة الثقافات أو المواطنة المتعددة.

٦- فى بلدان العالم التى تتمتع بالتنوع والتعددية، نجد أنه لا يزال هناك قدر كبير من الاختلاف حول طبيعة العلاقة التى تربط ما بين الثقافة والدولة، فيما يتعلق بجوانب: التعددية الثقافية، والتناغم الاجتماعى، ودور الدولة فى المجتمع.

ثانيا: العلاقة مابين التعليم والمواطنة وبين التغير الاجتماعى فى المجتمع

يشير Schneider [٢١]، إلى أن أبرزالجهود النظرية الفعالة التى قدمت من قبل لتحديد طبيعة العلاقة التى تربط مابين كلا من التعليم والمواطنة والتغير الاجتماعى فى المجتمع قد برزت بالأساس فى مجال التربية النقدية، فمن خلال أعمال باحثين كبار مثل: هنرى جيرو وهنرى ماكلارين؛ فإن مدرسة التربية النقدية عادة ما تشير إلى وجود هدفين رئيسيين للتعليم من أجل المواطنة هما:

١-الاهتمام بإرساء دعائم أسس فعالة للتقاليد الفكرية للتعليم، من خلال الارتكاز بشكل رئيسى على دعائم أعمال: صامويل باولز، هيربرت جينتز، أنطونيو جرامشى، باولو فريرى، ومدرسة فرانكفورت النقدية، كأساس لبلورة معالم ممارسات تعليمية واعية من المنظورين السياسى والنقدى.

٢-الاهتمام بصياغة مناهج دراسية مضادة للهيمنة تعمل على إضفاء الطابع الديمقراطى على أنشطة الفصول الدراسية وتمكين الطلاب. ومع ذلك فإن تلك المحاولات غالبا ما أدت- أيضا- بمداخل التربية النقدية إلى تجاهل التركيز على تناول ذلك التاريخ الثرى للممارسات التعليمية الديمقراطية فى البلدان المتقدمة، فالتركيز القوى على إرساء دعائم تقاليد فكرية نقدية للعملية التعليمية يمكن أن يساهم بشكل خاطئ فى تشجيع سيادة الاعتقاد القائل بأن معظم المعلمين فى الدول المتقدمة كانوا حتى فترة قريبة للغاية من الزمن لا يهتمون بالحاجة إلى توفير ممارسات ديمقراطية فعالة داخل الفصول الدراسية، وعلى نفس الشاكلة نجد أن التركيز على إصلاح وتطوير المناهج الدراسية غالبا ما لا يتضمن تناول تاريخ تلك البرامج التعليمية ذات الطابع المجتمعى التى تبرز على نحو مباشر العلاقة الوثيقة التى تربط ما بين كل من التعليم والمواطنة وبين التغير الاجتماعى فى المجتمع.

ويمكننا أن نعزو هذا الانتقاد الثانى إلى المنظور الضيق الذى عادة ما يتناول من خلاله مؤيدو مدرسة التربية النقدية أطروحة "جرامشى" عن الهيمنة، فالهيمنة عادة ما تستخدم لوصف الطرق والأساليب التى يتم من خلالها- بطريقة ما أو بأخرى- غرس القيم الأيديولوجية الرأسمالية فى عقول الطلاب باستخدام وسائل متنوعة وبذلك تصبح النزعة المضادة للهيمنة بالضرورة نوعا من الجهود الهادفة إلى بلورة معالم أيديولوجية أخرى معارضة للهيمنة، ولكننا نجد هنا أننا إذا ما تخلينا عن هذا المنظور السابق لجرامشى؛ فإننا سنجد أن مفهوم الهيمنة يشير بدلا من ذلك إلى دور المجتمع المدنى ومساهماته فى تشجيع القبول والتسليم التلقائى، بصحة أيديولوجية الطبقة الحاكمة فى المجتمع، وبذلك نجد أنه بصرف النظر عن كونها مجموعة بسيطة من الممارسات العملية المستخدمة فى نقل الأيديولوچيا المطلوبة إلى الأفراد؛ فإن مفهوم الهيمنة يصف بدوره مجموعة الهيئات والمؤسسات المهيمنة فى المجتمع التى تسمح لأعضاء الطبقات الاجتماعية كافة بالاتفاق على ماهية البنى الاجتماعية والاقتصادية التى تحكم حياتهم، ومن هنا؛ يمكننا الوصول إلى النزعة المطلوبة للتصدى للهيمنة من خلال إنشاء وتطوير هيئات ومؤسسات أخرى بديلة تركز على غرس مبادئ أيديولوجيات أخرى مهمشة فى المجتمع، وخاصة تلك التى تتمتع بالقدرة على إرساء دعائم نظام اجتماعى أكثر ديمقراطية مثل الاتحادات العمالية والتجارية.

ومن منظور جرامشى؛ فإن الفصول الدراسية التقليدية ترتكز بالفعل على مبادئ الهيمنة، بمعنى أنها تعد بالضرورة جزءا لا يتجزأ من البنى الاجتماعية والاقتصادية المهيمنة فى المجتمع، وبينما لا يشيرهذا المفهوم السابق إلى أن الفصول الدراسية ترتبط على نحو مباشر بالبنى الاقتصادية الرأسمالية للعمل فى المجتمع؛ فإنه يعنى بالضرورة أن الفصول الدراسية والممارسات التعليمية الرسمية المهيمنة نادرا ما تتمتع بالقدرة على أن تشكل تهديدا مباشرا للنظام الاجتماعى المهيمن فى المجتمع. ونتيجة لذلك؛ يجب أن يتم إرساء دعائم التعليم المضاد للهيمنة والقائم على غرس قيم المواطنة فى عقول الأفراد من خلال مؤسسات تعليمية غير رسمية، مثل: مراكز تعليم الكبار والاتحادات العمالية والتجارية،. وبدورها يمكننا اعتبار تلك الهيئات والمؤسسات غير الرسمية قادرة على أن تلعب دورا مهمًا فى تنمية وإرساء دعائم

الأيديولوجيات المتعارضة فيما بينها على نحو يسهم فى تدعيم قدرة هؤلاء الأفراد على السعى نحو تحقيق التغير الاجتماعى المنشود فى المجتمع.

الإجابة على السؤال الثالث: ما المشكلات التى تواجه المواطنة؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

أولا: المشكلات والأزمات الرئيسة التى تواجه تفعيل المواطنة

يشير "سيرز Sears & Hyslop-Margison [٢٢]: إلى أن من بين القوى الرئيسة المحفزة لبروز ذلك الاهتمام العالمى الكبير بموضوعى حقوق وأوضاع الأقليات العرقية – الثقافية فى المجتمعات المتعددة الأعراق، وقيم وممارسات ومسؤوليات المواطنة الديمقراطية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين: شعور النظم الديمقراطية حول العالم بوجود أزمة كبيرة مترتبة على إحجام المواطنين عن المشاركة حتى فى أكثر العناصر أهمية من الحياة المدنية. ومن الشائع التعبير عن هذا الأمر بشكل متكرر من جانب الأدبيات البحثية ووسائل الإعلام المختلفة. ويبرز الجدول التالى عرضا عاما لعدد من المشكلات والأزمات الرئيسة التى تواجه تفعيل غرس مبادئ المواطنة فى عقول أفراد المجتمع– وبخاصة فئة الشباب منهم:

جدول (٢)

يبين عرضا لأزمات المواطنة

وصورها المختلفة وسبل حلها ومواجهتها

أزمات ومشكلات المواطنة	صورها وتجلياتها المختلفة	سبل حلها ومواجهتها عمليا
الجهل بالمعرفة والعمليات المدنية	العزوف عن المشاركة فى الممارسات السياسية الرسمية (مثل: التصويت فى الانتخابات، والانضمام إلى الأحزاب السياسية).	تفعيل مشاركة أفراد المجتمع فى العمليات السياسية المختلفة.
الاغتراب عن مجال السياسة والمجتمع المدنى	العزوف عن المشاركة في الجمعيات والهيئات التطوعية غير الرسمية (مثل: مؤسسات العمل التطوعى، ومؤسسات المجتمع المدنى).	تفعيل المشاركة النشطة لأفراد المجتمع فى هيئات ومؤسسات المجتمع المدنى.
اللامبالاة بقيم الديمقراطية والمواطنة الديمقراطية	* تنامى النزعة نحو التطرف السياسى والاجتماعى (مثل: الانضمام إلى جماعات النازية الجديدة وحليقى الرؤوس ذوى النزعة العنصرية المضادة للأجانب، بالإضافة إلى التمتع بتعبيرات عنيفة عن الأصولية والتعصب الدينى). * زيادة الأنماط العنيفة/الهدامة	الانخراط فى أنشطة سياسية تتمتع بالاحترام وعدم اللجوء إلى استخدام العنف (مثل: المشاركة فى مظاهرات سلمية وحملات العمل السياسى).

	من المشاركة فى النشاط السياسى (مثل: المظاهرات التى شهدتها مدينة سياتل الأمريكية ضد العولمة، والاحتجاج ضد الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول محمد (ص) فى أوربا).	

ثانيا: احتياجات ومتطلبات التعليم من أجل المواطنة

تشير Mackinnon [٢٣] إلى أن نقطة الانطلاق الرئيسة لمناقشة موضوع التعليم من أجل المواطنة بشكل جاد على المستوى الوطنى يجب أن تتمثل بالأساس فى تقديم تفسير متكامل لطبيعة مفهوم التنور المدنى (أو السياسى)، ويشير الباحث هنا إلى أن بمقدورنا تعريف مفهوم التنور المدنى على أنه يمثل رغبة وقدرة الأفراد على المشاركة فى الحوارات والنقاشات العامة، وتقويم أداء أصحاب المناصب السياسية فى المجتمع؛ وبالتالى فإن إضفاء الطابع الإجرائى على هذين البعدين من المواطنة باعتبارهما من بين الجوانب والأبعاد القابلة للقياس العملى من التنور المدني يتضمن إبراز أفراد المجتمع لأنماط معرفتهم السياسية، والتزامهم ورغبتهم فى المشاركة السياسية. كما يبرز الباحث هنا– أيضا– أن مفهوم "التنور السياسى" يعد أكثر شمولا وتكاملا إلى حد ما من مثيله الخاص بالتنور المدنى؛ على أساس أنه يتضمن كل المعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لجعل الفرد مرتبطا على نحو وثيق بمجال السياسة، وقادرا على المشاركة فى الحياة العامة والجماعات المختلفة فى المجتمع– سواء كانت ذات صبغة مهنية/وظيفية أو تطوعية– بالإضافة إلى التعرف على قيم التسامح مع جوانب التنوع والتباين فى القيم السياسية والاجتماعية السائدة فى المجتمع كافة.

ويرتبط بتعريف مفهوم التنور المدنى قضية أخرى على درجة كبيرة من الأهمية تتعلق بتحديد ما هو نموذج أو نماذج المواطنة التى نرغب من مدارسنا فى الارتقاء بها عمليا على أرض الواقع؟ وما هى نماذج المواطنة التى يمكنها المساهمة على نحو فعال فى إرساء دعائم مواطنين يتحلون بالقدرة على تحمل المسئولية الشخصية والمشاركة المجتمعية والالتزام بقيم العدالة الاجتماعية؟ ويمكننا القول هنا إن هذه القضية الحالية لا تعد ذات طابع مجرد على الإطلاق، ولكن يترتب عليها العديد من

النتائج الحقيقية بالنسبة للحياة الديمقراطية. فالنماذج المختلفة للمواطنة تؤكد أو تبرز أهمية الخصائص والسمات المختلفة فى الوقت نفسه الذى تتمتع فيه بتطبيقات عملية مختلفة لتوقعات المواطنين وميولهم وسلوكياتهم العامة.

وإضافة إلى ما سبق، نجد أنه من الأهمية بمكان هنا طرح التساؤل حول كيف يتم حاليا تعليم المواطنة للطلاب؟ والأكثر أهمية من ذلك هو أن نسأل أنفسنا عن كيف يتوجب علينا تدريسها من أجل إعداد الشباب لمواجهة تعقيدات المواطنة في القرن الحادى والعشرين؟ وهنا يبرز التساؤل حول: ما طبيعة المهارات اللازمة لهؤلاء الشباب لكى يصبحوا مواطنين نشطين فى المستقبل؟ ونجد هنا أن الأدبيات البحثية السابقة فى هذا المجال قد تناولت على نحو مستفيض العديد من المداخل التدريسية الفعالة التى يمكنها المساهمة فى تفعيل المواطنة (مثل: التعلم القائم على دعائم المشروعات التعليمية، والتعلم عن طريق خدمة المجتمع – العمل التطوعى– ونماذج لعب أدوار السياسيين ونشطاء المجتمع المدنى، وتكوين مجتمعات قائمة على دعائم تنمية الممارسات المدنية، ودراسة القضايا الاجتماعية التى يثور حولها الجدل والخلاف حاليا). ومع ذلك؛ فإننا نجد فى الوقت نفسه أن لدينا نقصا كبيرا فى الدراسات العلمية التجريبية التى تتناول كيفية تدريس وصقل مهارات التربية المدنية (وتحديد ماهية نماذج المواطنة القادرة على الارتقاء بها أو الحد منها) فى المدارس فى الوقت الراهن، بما فى ذلك تناول كيفية التحديد الدقيق لسبل التغلب على المعوقات التى تقف فى طريق التطبيق العملى للمداخل الفعالة منها على الأرض. كما نجد هنا– أيضا– أنه عندما نفكر فى كيف يمكن لنا أن نرتقى على أفضل نحو ممكن ببرامج التربية والمشاركة المدنية ووضعها على رأس أولويات أجندة عمل المدارس والحكومات المختلفة؛ فإنه يتوجب علينا العمل على مراجعتها وربطها على نحو وثيق بخبرات دول العالم الأخرى التي نجحت فى هذا التحدى وتمكنت بالفعل من تفعيل دور التعليم من أجل المواطنة.

ثالثا: مبادرات تطبيق برامج التعليم من أجل المواطنة

يشير كلا من Hughes & Sears [٢٤] إلى أن العقدين الماضيين من الزمن قد شهدا اهتماما كبيرا من جانب بلدان العالم والهيئات والمؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدنى وغيرها بالمشاركة فى تطبيق العديد من مبادرات تفعيل برامج التعليم من أجل المواطنة فى أربعة مجالات رئيسة هى:

١- بلورة معالم مجموعة من الأهداف المتسقة والواضحة المعالم والمقبولة على نطاق واسع لوضع أطر العمل وصياغة المعايير المطلوبة لتفعيل التعليم من أجل المواطنة.

٢- توفير و/أو تصميم مواد للمناهج والمقررات الدراسية يمكن أن تدعم عمليات التدريس والتعلم المستخدمة فى برامج التعليم من أجل المواطنة.

٣- تطبيق برامج فعالة ومتطورة للتنمية المهنية للمعلمين، على مستوى ما قبل وأثناء الخدمة.

٤- تمويل مشروعات البحث والتطوير الهادفة إلى تدعيم وضع السياسات والبرامج العملية المناسبة للتطبيق العملى فضلا عن تلك المرتبطة بعمليات التدريس والتعلم المستخدمة فى برامج التعليم من أجل المواطنة.

رابعا: سبل تطوير برامج التعليم من أجل المواطنة

تشير الرابطة الأمريكية للعمل والتعليم التقنى Association for career &Technical Education [٢٥] إلى أن التعليم يمثل فى جوهره عملية لإعداد الطلاب للمشاركة فى المجتمع. وبصرف النظر عن الموضوعات التى يتم تدريسها للطلاب، فإنه يتم تزويدهم بمجموعة من المهارات والمعرفة المحددة اللازمة للتعامل مع العالم المعاصر المحيط بهم. ويعمل مجال الإعداد للعمل والتعليم الفنى جاهدا على تحقيق تلك الأهداف المنشودة من خلال تمكين الطلاب من صقل معرفتهم ومهاراتهم اللازمة للنجاح فى مرحلة التعليم ما بعد الثانوى وفى مجال العمل. ولكن يبرز التساؤل هنا حول: كيف يمكن للمعلم تضمين مفهوم المواطنة فى إطار مناهج دراسية تتمتع بالجودة يتم تقديمها للطلاب؟

ونجد هنا أنه من الأهمية بمكان العمل على الارتقاء بمفهوم وبرامج التعليم من أجل المواطنة قدر الإمكان، على أساس أن هناك حاجة ماسة إلى أن يتبنى المواطنون الصالحون قيم ومبادئ مجتمعهم. كما تتضمن بعض خصائص وسمات المواطنة الجيدة، المشاركة فى العملية السياسية، والرغبة فى الالتزام بمساعدة الآخرين من خلال القيام بأعمال مناسبة، مثل: المشاركة فى العمل التطوعى وخدمة المجتمعات المحلية.

ومن هنا؛ نجد أن التفعيل والارتقاء ببرامج التعليم من أجل المواطنة يجب أن يتجاوز بشكل كبير مجرد الاقتصار على البيئة المدرسية للطلاب من أجل التركيز على المجتمع المعاصر ككل. فالمهارات التى تقدم للطلاب داخل الفصول الدراسية تعد بالضرورة قابلة للتطبيق العملى على نطاق واسع؛ حيث إنها تهدف بالأساس إلى تزويد الطلاب بالقدرة على تحمل المسئولية والمشاركة فى مدارسهم نفسها بما يمكن من زيادة مشاركتهم فى الجمعيات والمؤسسات المدنية والمجتمعية المختلفة فضلا عن الحياة السياسية نفسها فى المجتمع.

وبذلك؛ نجد أن الأفراد المؤهلين لدخول حلبة المنافسة فى سوق العمل يعدون بالضرورة مستفيدين من تلك المزايا السابقة، ولكن قيم وممارسات المواطنة الجيدة التى يتعامل معها كلا من المعلمين والطلاب أنفسهم- فى إطار جهودهم الهادفة إلى صقل مهاراتها وقيمها لدى الطلاب- هى التى تنجح فعليا فى إعدادهم للاضطلاع بالأدوار المهمة المرسومة لهم فى المجتمع الذى ينخرطون فيه بعد تخرجهم من المؤسسات التعليمية المختلفة.

ففى أمريكا يتم توظيف الأفراد وانتقائهم بناء على ما قدموه ويقدموه من عمل تطوعى فى خدمة مجتمعاتهم المحلية.

خامسا: محتوى برامج الإعداد للمواطنة العالمية/الكونية فى ظل عصر العولمة

يرى Gibson [٢٦] أن هناك حاجة إلى التأكيد على أهمية التعليم العولمى وإبراز أهمية تضمينه المواد الدراسية المختلفة كافة.

ويشير هنا إلى أن من بين المكونات المهمة للتعلم العولمى، العمل على إعداد الطلاب للمشاركة كمواطنين فى عالم يعيش فى عصر العولمة لا يمكنهم الانفصال عنه.

وإضافة إلى ما سبق، فإن تلك المسئوليات تتطلب ضرورة تبنى الفرد لاتجاهات قائمة على دعائم احترام حقوق الآخرين واتخاذ إجراءات عملية لتطبيقها تتمتع بالعدالة بالنسبة للجميع.

ويبرز الباحث أيضا أن الأدبيات البحثية السابقة فى هذا المجال تعرف مفهوم"المواطنة العالمية/الكونية". على أنها مجموعة من العناصرالرئيسة المترابطة فيما بينها والتى تتضمن جوانب المعرفة والمهارات والاتجاهات كافة، التى تمكن الفرد من القيام بدوره كمواطن فى عالم متعولم، وتبرز تلك العناصر على نحو واضح للغاية إذا ما تمتع المتعلم بالخبرات اللازمة للتفاعل مع الأفراد الآخرين الذين ينتمون إلى عدة ثقافات مختلفة ويتبنون قيما ومعتقدات ورؤى متنوعة، ويتكون كل عنصر على حدة من تلك العناصر الثلاثة من عدد من المكونات الفرعية اللازم توافرها معا، على نحو ما هو موضح فى الجدول التالى الذي يشير إلى المعرفة والمهارات والاتجاهات اللازمة لتكوين المواطن العالمى/الكونى.

جدول (٣)

يبين المعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لتكوين المواطن الكونى

عنصر المواطنة	مكوناته الفرعية
المعرفة	فهم طبيعة الثقافة، والتنوع، والعولمة، والاعتماد المتبادل، والتباين على المستوى الدولى، والسلام والصراع، والطبيعة والبيئة، والتنمية المستدامة، السيناريوهات المستقبلية المحتملة، والعدالة الاجتماعية.
المهارات	التأكيد على أهمية مهارات البحث والاستقصاء، واختبار صحة النظريات العلمية، والتفكير الناقد، ومهارات الاتصال، والمهارات السياسية اللازمة للمشاركة المدنية في مجتمع العولمة، والتمتع بالقدرة على مواجهة حالات الظلم وعدم المساواة، والتعاون مع الآخرين، وحل الصراعات المختلفة.

الاتجاهات والقيم	تقدير قيمة الكرامة الإنسانية، واحترام الأفراد والأشياء، والإيمان بقدرة الإنسان على التطور، والتعاطف مع الثقافات والآراء الأخرى، واحترام التنوع، وتقدير قيمة مبادئ العدالة والمساواة، والالتزام بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، والشعور بالفضول وحب الاستطلاع تجاه القضايا والأوضاع الدولية التي تشكل معالم حياة الفرد، والاهتمام بالحفاظ على البيئة، والالتزام بتحقيق التنمية المستدامة.

خاتمـــة

تعد التربية من أجل المواطنة بمثابة إحدى الشروط القبلية الواجب توافرها لإرساء دعائم المواطنة النشطة، وقد تفهم أهم المفكرين والفلاسفة – منذ فجر التاريخ بدءا من الفيلسوف اليونانى القديم أفلاطون على أقل تقدير– أهمية الدور الذى يضطلع به التعليم فى تربية مواطنين صالحين. فالفرد يولد متمتعا بمجموعة محددة من الحقوق، لذلك تبرز هنا مدى الحاجة الماسة إلى التعليم من أجل خلق مواطنين قادرين على الاضطلاع بواجبات المواطنة.

والعمل على الانتقال من المستوى المحلى إلى المستوى الإقليمى، فالمستوى العالمى، وتعريف الطلاب بدساتير وتشريعات وطنهم، ودعم مشاركتهم المجتمعية الإيجابية والبناءة فى المجتمع.

وفى ختام البحث يوصى الباحث بما يلى:

١- الحرص على ممارسة الحراك السياسى والاجتماعى وتوازنه لجميع المواطنين دون استثناء، لأن غياب ذلك يخلق الكبت والحقد ويولد البغضاء بين أفراده، ويشعر مجموعة من الناس بالتهميش والاغتراب.

٢- يجب أن تعمل مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية على توفير الفرص أمام جميع الأفراد من أجل تعلم مهارات المواطنة، من خلال الممارسة والمشاركة وثيقة الصلة بهم فى مدى واسع من السياقات، ومن خلال دعم تنمية موارد التعلم اللازمة.

٣- يجب أن تسعى الحكومات والأحزاب السياسية وأصحاب الأعمال والاتحادات التجارية على تطوير مداخل شاملة لمشاركة المواطنين فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٤- يجب أن تقدم الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى المزيد من التدريب غير الرسمى للمواطنين المشاركين فى المؤسسات التطوعية، وهو الطريق الذى يمكن من خلاله إعادة الأفراد المتسربين من التعليم الرسمى إلى مسارهم السليم، وخرطهم فى المجتمع.

٥- يجب أن تدعم الحكومات منظمات المجتمع المدنى، فالتكوين والنمو المبكر أن لمثل هذه المنظمات يقدمان فرص تعلم هامة للأفراد والمجموعات.

٦- تحتاج المنظمات الممولة للتعلم غير الرسمى فى المجتمع المدنى للاعتراف بالطبيعة العملية لتعليم المواطنة، كما تحتاج لأن تطور أنظمة تمويلية؛ بحيث تكون منظمات المجتمع المدنى طويلة الأمد وتكون بمثابة شريك متكافئ الفرص فى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

٧- يجب أن تعمل الحكومات ومقدمى التعليم (الرسمى وغير الرسمى) على تدعيم تنمية مهارات المواطنة داخل الأسرة، وفى الحياة الخاصة؛ بحيث يمكن جنى فوائد كبيرة طويلة الأمد.

٨- نظراً لأن البحث يوضح أن مهارات المواطنة تنمو بشكل أكثر من خلال الأنشطة التى يتضمنها المنهج الرسمى، فإنه يتعين على المدارس والحكومات أن تشجع مثل هذه الأنشطة.

٩- هناك نقص كبير فى البحوث المتعلقة بعمليات تعلم المواطنة غير الرسمى فى إطار بيئات التعلم والمجتمع المدنى، وهنا يتعين على المنظمات الممولة أن تدعم المزيد من البحوث حول تنمية مهارات المواطنة بشكل غير رسمى.

المراجع

١- عبد الحميد صبرى جاب الله، تطوير التربية للمواطنة فى العالم العربى فى ضوء الاتجاهات العالمية، قطر، مجلة التربية، السنة٣٤، العدد١٥٢، ٢٠٠٥، ص ص١٥٦-١٥٧.

٢- فادية الفقير، نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية، النسوية والديمقراطية والمواطنة، حالة الأردن: المواطنة والديمقراطية فى البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ٦٧.

٣- محمد بن معجب الحامد، دور المؤسسات التربوية غير الرسمية فى عملية الضبط الاجتماعى، الرياض، مركز أبحاث مكافحة الجريمة،١٩٩٤.

٤- شعلة شكيب، دور الأسرة فى تربية المواطنة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التربية للمواطنة، أبريل، ٢٠٠٢.

٥- زيد عبد الكريم الزيد، حب الوطن من منظور شرعى، القاهرة، مطبعة السفير، ١٩٩٨.

٦- - Available at http://www.elborouj.com/showthread.php?t=2-3.

٧- - Wiener, A. Building Institutions: the Developing Practice of European Citizen ship, Ph.D., Carleton Canada University: 1995.

٨- - Hoffman, M., Discourses of Citizenship in Contemporary Franse Multi-culturalism and Neo-republicanism Since 1981, Ph.D., Indiana University, 2004.

٩- - Gwen, W, The Meaning of Citizenship to Young Adults in the Post-communist Czech Republic. Ph.D., University of Minnesota, 2008.

١٠- حمود العازمى، الدور التربوى للديوانية فى نشر ثقافة المواطنة فى دولة الكويت، رسالة دكتوراه غير منشورة، مصر، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

١١- - John. Patrick, J, The Concept of Citizenship in Education for Democracy: ERIC Digest- ED432532-www.eric.ed.gov. 1999. pp.2-3.

١٢- موفق الحمدانى، وفريد أبو زينة، مناهج البحث العلمى، الكتاب الأول: أساسيات البحث العلمى، عمان، الأردن، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، ٢٠٠٥.

١٣- إلهام عبد الحميد فرج، برنامج تدريبى مقترح لتنمية السلوك الديمقراطى والتفاعل الاجتماعى للمعلم العربى، أعمال المؤتمر العلمى الثالث لقسم أصول التربية: الديمقراطية والتربية فى الوطن العربى، بيروت، كلية التربية، جامعة الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ٣.

١٤- عبد الرحمن سليم الشمري، المواطنة والديمقراطية فى البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ١٧.

١٥- كمال مرسى، تعقيب على دراسة فاطمة نذر، التنشئة الاجتماعية الديمقراطية، أعمال المؤتمر العلمى الثالث لقسم أصول التربية، ٢٠٠١، ص ٤٥.

١٦- - Banks, J. Diversity, Group Identity, and Citizenship Education in a Global Age, Educational Researcher,. Washington; Apr., 2008, p.129.

- Maxcuscaron , la politique de Hegel in : La pensée politique (ouvrage Collectif Coordonné par Eric Zernic), Ellipses , Paris , 2003. -١٧

- Banks, J, op.cit. pp. 136-137. -١٨

- McKeever, G, Citizenship and Social Exclusion; The Re-Integration of Political Ex-Prisoners in Northern Ireland, The British Journal of Criminology. London: Vol. 47, Issue. 3, May 2007, pp. 424-425. -١٩

- Hebert, Y., & SEARS, A. Citizenship Education. The Canadian Education Association, retrievedfrom, 2003, *Available at* http://www.cea- ace.ca/ media/ en/Citizenship_Education.pdf -٢٠

- Schneider, S. The Sea Island Citizenship Schools: Literacy, Community Organization, and the Civil Rights Movement, College English, Urbana: Vol. 70,Iss.2. Nov. 2007,pp.145-146. -٢١

- Sears, A.& Hyslop -Margison, E, Crisis as a Vehicle for Educational Reform: The Case of Citizenship Education, The Journal of Educational Thought. Calgary: Spring, Vol. 41, Iss. 1., 2007, pp. 46-47. -٢٢

- MacKinnon, M, Talking Politics, Practicing Citizenship, Toronto: Winter. Vol. 48, Iss. 1, 2007, pp. 64-66. -٢٣

- Hughes, A. & Sears, A, Citizenship Education: Canda Dabbles While The World Plays on Education Canada. Toronto: Fall, Vol. 46, Iss. 4, 2006, pp. 6-10. -٢٤

- Association for Career & Technical, Education, Promoting Citizenship in the Classroom. Alexandria: May. Vol. 83, Iss. 5, 2008:pp.7-8 Available at http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title. -٢٥

- Gibson, K. Rimmington, G. & Brown, M, Developing Global Awareness and Responsible World Citizenship With Global Learning Roeper Review, Bloomfield Hills: Vol. 30, Iss. 1, Jan-Mar, 2008, pp. 17-18. -٢٦

Abstract

CITIZENSHIP EDUCATION AND THE ROLE OF EDUCATIONAL INSTITUTIONS

Mohamed Zein El Abeden

The research aims to define the concept, levels and components of good citizenship; the parts and the reasons for the different reasons for determining the nature of citizenship; the best practices for teaching and activating citizenship in youths. It also aims to apply educational training programs seeking to spread the citizenship

culture, as well as introducing the problems facing the activation process of citizenship. It also presents how the countries seek to implement the principle of citizenship among its citizens to ensure their security, stability, loyalty and belonging via official and unofficial institutions.